تتعلق بالتأمين الصحي وصندوق التدريب المهني والمصارف الإسلامية

البرلمان يستعرض ٣ مذكرات حكومية بشأن عدد من القوانين

الحكومة في رسائل إلى مجلس النواب :

النظام الصحي بحاجة ماسة إلى دعمه وتفعيله لتقديم خدمات متميزة للمواطنين

إعادة النظر في قانون صندوق التدريب المهني لتلافي الخلل والقصور

تحديد نسبة مساهمة غير اليمنيين بالمصرف الإسلامي يتعارض والتوجهات لجذب الاستثمارات

صنعاء/سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي ، نائب رئيس المجلس إلى ثلاث رسائل مع مذكراتها التفسيرية والمقدمة من الحكومة بشأن مشروع قانون التأمين الصحي ، ومشروع قانون صندوق تنمية المهارات ، وكذا مشروع تعديل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٦م بشأن المصارف الإسلامية.

ففي المذكرة التفسيرية بشأن مشروع قانون التأمين الصحي ، قالت الحكومة: " إن النظام الصحي في بلادنا بحاجة ماسة الآن أكثر من اي وقت مضى إلى دعمه وتفعيله ليصبح أداؤه فاعلا بيد الدولة لتحقيق سياستها في تقديم الخدمات والرعاية الصحية للمواطن اليمني، بالنظر إلى جملة من المؤشرات التي تؤكد شح الموارد والتزايد السكاني المستمر.

واشارت الى أن الإحصائيات تؤكد ازدياد حوالي 750 ألف مولود في العام وهذا يرجع الى النسبة العالية للخصوبة في اليمن ، كما ان هناك ارتفاعاً في تكاليف الخدمات والرعاية الصحية، وكذا التسارع في اكتشاف التكنولوجيا الصحية وارتفاع تكلفتها، إلى جانب بحث الكوادر الطبية للحصول على دخل إضافي يلبي احتياجاتهم المعيشية، مما أدى إلى ازدواجية عملهم في القطاعين الصحي العام والخاص.

واوضحت المذكرة التفسيرية لمشروع قانون التأمين الصحي الاجتماعي جوانب الاستخدام السيء للموارد المتاحة والشحيحة من قبل مقدمي الخدمة وكذا مستهلكي الخدمة وانخفاض التوعية المقدمة للخدمات والرعاية في النظام الصحي العام ونوعية الخدمات الصحية والتشخيصية المقدمة في معظم النظام الصحي الخاص والبحث فقط عن الكسب المادي السريع وكذا الحاجة إلى تفعيل القوانين المنظمة لعمل القطاع الصحي الخاص وتنظيم عملية انتشاره كمكمل للقطاع العام والمنتشر في المناطق الحضرية وعلى أبواب القطاع العام وندرة تواجدها في المناطق المحتاجة وكذا غياب الرقابة والتفتيش ومبدأ الثواب والعقاب.

وأكدت الحكومة في مذكرتها أن تحسين النظام الصحي يمكن تحقيقه في اتجاهين ، أحدهما بلوغ أفضل مستوى صحي ممكن من خلال إيجاد نظام صحي يستجيب لتطلعات المواطنين، والآخر في الحد قدر الإمكان من الفوارق القائمة بين الأسفراد والجماعات في الحصول على رعاية جيدة.

وبينت الحكومة في مذكرتها التفسيرية أن النظام الصحي يهدف إلى تحقيق تحسين مستوى صحة المواطنين والاستجابة لتوقعاتهم وضمان الحماية المالية من التكاليف المترتبة عن المرض ، وقالت : " لذلك ترى الحكومة أن المخرج العملي والخيار الوحيد هو إنشاء نظام التأمين الصحي ليشمل أعلى نسبة مئوية ممكنة من السكان بشكل تدريجي ومرحلي مدروس لكي يحمي الناس من الآثار المريعة لسوء الصحة. »

واضافت: " أن تعريف التأمين الصحي يعني مشاركة في المخاطر والتكلفة ووسيلة تضامنية لمساعدة الافراد والمجتمعات لبعضهم البعض بغض النظر عن الدخل أو المستوى الاجتماعي، وكذلك وسيلة لتوفير موارد لدعم النظام الصحي لتقديم خدمات صحية متميزة.»

كما أستمع المجلس إلى رسالة أخرى مقدمة من الحكومة ومذكرة إيضاحية لمشروع قانون صندوق تنمية المهارات، قالت فيها: " أن قطاع التدريب المهني والتقني يعد من أهم القطاعات الواعدة بالجمهورية اليمنية وذلك لأهميته في تنمية الموارد البشرية المدربة التي تساهم في تلبية احتياجات السوق من العمالة الماهرة والمدربة القادرة على العطاء والأداء المتميز".

واضافت:" ومن هذا المنطلق يأتي اهتمامه الحكومة وكافة جهات الشراكة في كافة وحدات قطاع الإنتاج والتنمية العامة والمختلطة والخاصة وجهات مانحة بمجال تطوير مهارات الكادر العامل في ذلك القطاع" ، لافتة في هذا الاتجاه إلى أن الممارسة العملية والتطبيقية لقانون صندوق التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات النافذ منذ إنشائه قد أظهر أنه من الضرورة إعادة النظر في ذلك القانون لتلافي جوانب القصور والاختلالات التي ظهرت منذ العمل به ومراعاة جوانب اخرى عديدة أهمها تعديل مسمى الصندوق بما يتوافق مع التوصيف الصحيح لمجال نشاط الصندوق وطبيعة وظيفته والشرائح المستهدفة من خدماته ووضع هيكلية جديدة للصندوق تحقق متطلبات التغيير في المكون الهيكلي والوظيفي للصندوق، وجعله وحدة تنمية بشرية تابعة للقطاع الخاص تقدم واجبا عاما في تنمية مهارات الكادر العامل أينما وجد وتزويده بكل المعارف وما هو جديد في الجوانب العلمية والمهنية والفنية والمهارات.

وأضافت : «وإلى جانب ذلك اضطلاع القطاع الخاص بدور رئيسي في وجود الصندوق من حيث ادارته وصياغة اهدافه ورسم سياسته وتطوير أدائه وإعطاء مهام وآفاق جديدة تلبي المتطلبات الوطنية والرؤى الجديدة وبأسلوب دقيق ومرن يحقق أكبر قدر من المساهمة الوطنية في تنمية القدرات والمهارات للإنسان الغاية والركيزة الاساسية في التنمية ، ووضع آليات دقيقة وناجعة تنظم العلاقات المختلفة بين الصندوق وأطراف الشراكة والمهام المناطة بكل طرف ، إلى جانب إيجاد قنوات إيراد جديدة ترفد موازنة الصندوق تحقيقا لتوفير أكبر قدر من الإمكانيات وتساعد في تقديم خدمات تدريبية واسعة ومتطورة.»

وأوضحت الحكومة في مذكرتها التفسيرية بشأن مشروع هذا القانون أن كل ذلك حتم ضرورة ايجاد قانون بديل عن القانون السابق لتحقيق تلك المتطلبات والرؤى ويضع القطاع الخاص في المكان الصحيح والريادي للمشاركة في التنمية البشرية.

إلى ذلك استمع المجلس إلى رسالة ومذكرة تفسيرية أخرى بشأن مشروع تعديل القانون رقم 21 لسنة 1996م بشأن المصارف الإسلامية بينت فيها الأسباب والمبررات التي دفعت إلى وضع هذا المشروع وتقديمه، ولخصت ذلك في أن القانون سالف الذكر ورد فيه تحديد لنسبة مساهمة غير اليمنيين في رأس مال اي مصرف إسلامي ينشأ بحكم هذا القانون، بحيث لا تزيد نسبة المساهمة عن (20 بالمائة) من رأس مال المصرف المصرح به.

واوضحت انه جاء في المادة (6) من هذا القانون ان رأس مال المصرف المصرح به يجب ان لا يقل عن مليار ريال يمني ويحدد رأس المال المدفوع بنصف رأس المال المصرح به ويحدد النظام الاساسي طريقة زيادة رأس مال المصرف ويجوز مساهمة غير اليمنيين افرادا وهيئات او مؤسسات وشركات او مصارف في رأس مال اي مصرف إسلامي ينشأ بحكم هذا القانون على ان لا تزيد نسبة المساهمة عن (20) بالمائة من رأس مال المصرف المصرح به، فيما نصت المادة (26) من هذا القانون على ان يمنح المصرف المرخص له بموجب احكام هذا القانون الامتيازات والاعفاءآت الواردة في قانون الاستثمار .

وذكرت الحكومة في مذكرتها " ان التوجه العام هو السماح للبنوك بالدخول في السوق اليمنية بالضوابط والمعايير المنصوص عليها في قانون البنوك رقم (38) لسنة 1998م وقانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000م ،بالاضافة الى الضوابط المعمول بها عالميا، فقد اتضح ان تحديد نسبة مساهمة غير اليمنيين في المصرف الاسلامي الذي ينشأ بحكم هذا القانون رقم (21) لسنة 1996م ب(20) بالمئة غير مبررة ، في حين ان نصوص القانون رقم (38) لسنة 1998م بشأن البنوك لم تحدد نسبة كهذه رغم انه قانون اشمل واعم لتنظيم نشاط المصارف العاملة في بلادنا . مفيدة بأن القيد الذي تفرضه المادة (6) من هذا القانون يتعارض مع توجهات بلادنا في مجال جذب وتشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية وتوجه منظمة التجارة العالمية بتحرير تجارة الخدمات ومحاولة بلادنا الانضمام اليها.

واوضحت الحكومة في مذكرتها التفسيرية لمشروع هذا القانون أن الامر يتطلب توفر عنصر المرونة في هذا الجانب والاتساق مع القوانين الاخرى النافذة ذات العلاقة بحيث يسمح ان تكون نسبة المساهمة الخارجية في رأس مال المصرف الاسلامي الذي ينشأ بموجب قانون المصارف الاسلامية المفتوحة طالما والشروط والمعايير متوفرة في المساهمين الخارجين سواء أكانوا افرادا او بنوكاً وبالشروط والأوضاع التي يقرها البنك المركزي .

كما بينت المذكرة التفسيرية لمشروع هذا القانون المقدمة من الحكومة ان البنك المركزي يتسلم طلبات كثيرة من بنوك تجارية محلية وبنوك اسلامية في الخارج تطالب السماح بممارسة العمل المصرفي طبقا للشريعة الاسلامية .. منوهة بأن التعديل قد سمح للبنوك الاسلامية في الخارج والبنوك التجارية العاملة في الجمهورية بفتح فروع اسلامية.

وعلى اثر ذلك اجرى المجلس نقاشا عاما حول تلك المشاريع وما ورد فيها من حيثيات ومبررات لتقديمها في مذكراتها التفسيرية واقر في ضوء ذلك احالتها الى اللجان المختصة لمناقشتها وبلورتها واعداد تقارير بالنتائج التي يتم التوصل اليها وتقديمها الى المجلس للبت فيها.

وكان المجلس قد استعرض في مستهل جلسته محضر جلسته السابقة ووافق عليه، وسيواصل اعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة اللّه تعالى .

حضر الجلسة الاخوة: الدكتور عدنان عمر الجفري وزير شؤون مجلسي النواب والشورى والدكتور رشاد احمد الرصاص وزير الشؤون القانونية واحمد عبدالرحمن السماوي محافظ البنك المركزي اليمني وعبد الوهاب العاقل نائب وزير التعليم الفني والتدريب المهني والدكتور غازي احمد اسماعيل والدكتور جمال ثابت ناشر وكيلا وزارة الصحة العامة والسكان وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة .

الإرهابيون لا يحتاجون إلى مبرر

فيصل الصوفي

التنظيمات والمجموعات السلفية أو الأصولية الإسلامية مثل: تنظيم (القاعدة) او تنظيم (الجهاد) او تنظيم (محمد) وأحزاب اللّه الأخرى تقول إن لا هدف لها في أفعالها الإجرامية بحق الدولة والمواطن سوى تطبيق الشريعة الإسلامية وتمكين "حكم اللّه" في الأرض، بينما هي عندما تقوم بعملياتها الإجرامية والإرهابية يكون هدفها الأساسي هو السيطرة على الحكم.. أي أنها ترتكب أعمال الإرهاب والجريمة لهدف سياسي.. بدليل أنها تلجأ إلى تلك الأعمال الإرهابية والجرائم الجنائية رغم علمها أنها ـ أي شريعة الإسلام وحكم اللّه- يحرمان مثل هذه الممارسات.

تنظيم القاعدة عندما وجد أن أفراده في بغداد صاروا مقيدي الحركة لجأ إلى استخدام أفراد مستضعفين مثل المجانين، وفي آخر عملياته التي نفذها في سوقين شعبيين داخل بغداد الجديدة استخدم امرأتين معاقتين ذهنياً بطريقة غير إنسانية، حيث حمل كل واحدة منهما عبوات ناسفة وشديدة التدمير دون إدراك منهما لمحتوى الحمولة، وعندما وجدتا في المكان المناسب تم تفجير العبوات الناسفة مع تينك المعاقتين، وسجل الإرهابيون في دفتر مكاسبهم "الإسلامية" مئة حالة وفاة ومئتين من الجرحى!!

عندما كان الإرهابيون يعلنون هذا النصر كانت زوجتي وأولادي يقولون: عليهم اللعنة.. أهذا نصر؟! أهذا إسلام؟! وفي اليوم التالي لذلك الحادث الشنيع الذي وقع يوم الجمعة في بغداد (أول شهر فبراير) كنت وأحد الأصدقاء نتبادل الحديث في شؤون الإرهاب.. قال لي: منظمات أجنبية تأتي من بلاد "النصارى" إلى بلاد "المسلمين" كي ترعى وتساعد الأبكم والأبله والأخرس والمجنون لكي يعيشوا حياة إنسانية.. باللّه عليك قل لي من الأقرب إلى الإسلام, ومن الأقرب إلى اللّه.. هذا المسلم الذي يستغل المعوقين لتنفيذ أهدافه السياسية أم ذلك "الكافر" الذي يعمل ما بوسعه لمساعدتهم على الحياة؟!

البيان الختامي لأعمال اللقاء التشاوري لمتابعة نتائج مؤتمر المانحين

صنعاء / سبأ:

صدر بيان صحفي في ختام جلسات أعمال اللقاء التشاوري الثاني لمتابعة نتائج مؤتمر المانحين لليمن، الذي استمر يوماً واحداً في صنعاء.

فيما يلي نصه:

« بمشاركة ما يزيد عن 250 مشارك يمثلون مجتمع المانحين الثنائيين والمتعددين من دول الخليج والدول المانحة التقليدية الأخرى والمؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية، عقدت الحكومة اليمنية اللقاء التشاوري الثاني لمتابعة نتائج مؤتمر المانحين للجمهورية اليمنية الذي عقد في لندن منتصف نوفمبر من العام 2006م.. تحت شعار «سير الإنجاز بعد مرور سنة من انعقاد مؤتمر المانحين».

وترأس اللقاء الموسع الذي عقد تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اليمنية معالي كل من عبدالكريم إسماعيل الأرحبي نائبي رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي وعبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والسيدة دانييلا جراسيني نائب رئيس البنك الدولي.

وفي اطار حرص الحكومة اليمنية على تعزيز الحوار والتشاور مع شركائها في التنمية حول الدفع بمقررات المؤتمر، عقدت جلسات أعمال اللقاء التشاوري الثاني بمشاركة رفيعة لممثلي الدول والجهات المانحة خارج وداخل اليمن.

وهدف اللقاء التشاوري بدرجة أساسية إلى مراجعة ما تم تنفيذه على امتداد عام منذ انعقاد مؤتمر لندن للمانحين وتقييم مستوى وطبيعة الانجازات التي تحققت على مستوى الإيفاء بالالتزامات التي تم التوافق عليها خلال مؤتمر لندن للمانحين الذي خلص إلى حصيلة من التعهدات بلغت 5.3 مليار دولار.

وبالنظر إلى ما تم إنجازه من تخصصات لهذه التعهدات حتى شهر ديسمبر من العام 2007م.

كما تم استعراض ما تم اتخاذه من إجراءات فاعلة لتعزيز الطاقة الاستيعابية لتنفيذ المشاريع من خلال تعزيز الوحدات الفنية القائمة وإنشاء وحدات جديدة في قطاعات الكهرباء والطرق والمياه والتدريب المهني والزراعة... إلى جانب إنشاء وحدة فنية لمتابعة مشاريع الخليج.

وقدمت خلال الجلسات عروض لكل من الحكومة اليمنية والأمانة العامة لدول الخليج العربية والبنك الدولي والمانحين الثنائيين الآخرين كما تخللها نقاش مفتوح حول سير الإنجاز وطبيعة التحديات الاقتصادية التي تواجه اليمن واتجاهات العمل المشترك لدعم جهود اليمن في التخفيف من الفقر وتحقيق تنمية مستدامة والدفع بالإصلاحات التي تنتهجها الحكومة بما يعزز من البيئة المناسبة للاستثمار والتنمية.

إن الحكومة اليمنية وهي تؤكد مضيها قدما في تطبيق الأجندة الوطنية للإصلاحات التي قطعت فيها شوطا كبيرا لا تزال محل تقدير المانحين لتجدد في الوقت نفسه أهمية حشد الجهد المشترك لترسيخ أسس شراكة حقيقية وفاعلة مع كافة الجهات المانحة وإضفاء المزيد من الزخم لمسيرة الشراكة التي أسس لها النجاح الذي حققه مؤتمر لندن للمانحين.

الجدير بالإشارة أن نسبة التخصيص لتعهدات المانحين حتى نهاية العام المنصرم بلغت 70 ٪ من إجمالي التعهدات فيما بلغت نسبة التخصيصات التي تم التوقيع على اتفاقيات لتكريسها في تنفيذ مشاريع تنموية مدرجة ضمن الخطة الخمسية الثالثة و البرنامج الاستثماري التابع لها 25 ٪ من إجمالي التخصيصات وهي نسبة جيدة قياسا بالسقف الزمني الذي أنجزت خلاله والذي لا يتجاوز العام منذ انعقاد مؤتمر لندن للمانحين.

وفيما يتعلق بالمستجدات الاقتصادية فقد بلغ معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي خلال العام 2007م 3.6 بالمائة وهي نسبة لا باس بها مقارنة بجملة من الظروف المتداخلة التي جعلت من نسبة النمو المذكورة دون مستوى طموح الحكومة اليمنية.

وتمثلت تلك الظروف في تراجع كميات الإنتاج النفطي بمعدلات اكبر مما كان متوقعا حيث تراجعت إلى 12.2 ٪ بالسالب إلى جانب تباين مستوى أداء القطاعات غير النفطية وهو ما أدى إلى نسبية تحقق المؤشرات المستهدفة نتيجة تباطؤ الاستثمارات الخاصة والاستثمار العام و خاصة في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية الأمر الذي دفع الحكومة اليمنية للقيام بمراجعة نصف مرحلية للخطة الخمسية الثالثة بحلول شهر يونيو من هذا العام بهدف إعادة صياغة الإطار الاقتصادي الكلي لاستهداف معدلات نمو واقعية وقريبة من الإمكانيات الموضوعية للتحقق إلى جانب مراجعة الأهداف والسياسات القطاعية.

في مؤتمر صحفي لنائب رئيس الوزراء مع جراسيتي والعويشق

الأرحبي : هناك توجهات جادة للتسريع باندماج اليمن في مجلس التعاون ونشيد بالخطوات السعودية

صنعاء/ ذو يزن مخشف / سبأ :

جدد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي موقف اليمن الثابت والمناهض للإرهاب.. مشيراً إلى أن ما شهدته اليمن مؤخراً من عمليات إرهابية نفذها بعض المتطرفين لا تزيد عن كونها حوادث فردية تعاني منها الكثير من دول العالم وليس اليمن فقط.

وأشار نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في مؤتمر صحفي مشترك عقدة أمس السيدة بمعية دانييلا جراسيتي نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدكتور عبد العزيز العويشق رئيس الدائرة الاقتصادية بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي عقب اختتام اللقاء التشاوري الثاني بين الحكومة اليمنية والمانحين لمتابعة نتائج مؤتمر لندن..أشار إلى أن الحوادث الإرهابية التي وقعت مؤخرا في اليمن وأن كانت تثير قلق الحكومة اليمنية كونها أنشطة إرهابية متطرفة وهدامة خارجة عن القيم الإنسانية إلا أن الحكومة اليمنية قادرة على التصدي للإرهاب بكافة الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة والحيلولة دون زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي.

وأكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية تفعيل الحكومة لمبدأ المساءلة.. مشيرا إلى أن اليمن دولة ديمقراطية ذات نظام سياسي تعددي وأن المتطلع إلى ما تنشره الصحافة اليمنية من قضايا ناقدة للحكومة يلمس أن ثمة مساحة كبيرة من حرية الرأي والتعبير وأن الدولة تولي اهتماماً كبيراً للمساءلة.

وحول التطورات المتعلقة باندماج اليمن في مجلس التعاون الخليجي قال الوزير الأرحبي «هناك قرار استراتيجي اتخذ من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بانضمام اليمن الكامل لمجلس التعاون بحلول العام 2015م لكن من يراقب التطورات الأخيرة يلمس أن ثمة توجهات جادة للتسريع بانضمام اليمن إلى المنظومة الخليجية .. مشيرا إلى أن هناك تسهيلات طرأت في بعض القضايا بما في ذلك استيعاب العمالة اليمنية.. مستشهداً على ذلك بمبادرة سفارة المملكة العربية السعودية بصنعاء منح ألفين تأشيرة دخول إلى المملكة وثمانية آلاف تأشيرة دخول كل شهر.

من ناحيتها أكدت دانييلا جراسيتي نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دعم البنك الدولي لتوجهات التسريع بانضمام اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي.. مشيرة إلى أن البنك الدولي سيقدم كل الخبرات التراكمية في مجال الاندماج لمساعدة اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي على المضي قدما في خطوات التسريع بانضمام اليمن الكامل إلى المنظومة الخليجية.

رئيس الدائرة الاقتصادية بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبد العزيز العويشق قال من جهته إن ثمة تقدم كبير قد أحرز على صعيد تخصيص تعهدات المانحين سواء المانحين الخليجيين أو المانحين الآخرين للجمهورية اليمنية.. مبينا إنجاز تخصيص 70بالمائة من التعهدات الخليجية والتوقيع على اتفاقية معظم هذه التخصيصات.

وأشاد الدكتور العويشق بمستوى الالتزام بالإيفاء بالالتزامات العشرة المتفق عليها بين الحكومة اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي والدول والجهات المانحة الأخرى.. لافتا في هذا الصدد إلى أن ثمة تنسيقاً فاعلاً بين الحكومة اليمنية وشركائها في التنمية، مما يعزز روح الشراكة بين الجانبين.

العويشق: إنجاز 70 ٪ من التعهدات الخليجية

جراسيتي: سيقدم البنك الدولي كل خبراته للتسريع بالاندماج

أظهر تقرير رسمي خاص بنتائج تعهدات مؤتمر المانحين لليمن منذ عقده في لندن منتصف عام 2006 أن المساهمات المالية التي تعهدت بتقديمها الدول المانحة إلى اليمن قد ارتفعت حتى الآن وبلغت 5.312 مليار دولار تشمل إلى جانب التعهدات السابقة إضافة هبات جديدة بمبلغ 2.921 مليار دولار وقروضاً بمبلغ 2.391 مليار دولار تمثل حوالي 84٪ من فجوة الإنفاق للبرنامج الاستثماري البالغة 6.3مليار دولار.

وقال التقرير بشأن مستوى التقدم في تلك التعهدات إنه تم تخصيص نحو 2.6 مليار دولار وبنسبة حوالي 70٪ من إجمالي تعهدات دول مجلس التعاون الخليجي والصناديق العربي وأوبك والبنك الإسلامي إزاء تمويل وتنفيذ المشاريع المطلوبة في حين بلغت نسبة المبالغ التي تم تخصيصها لتمويل المشاريع ذات الفجوة التمويلية ٪57 فيما تتجاوز نسبة المبالغ التي تم التوقيع على اتفاقيات تمويل المشروعات بشأنها حوالي ٪18.5.

وساعدت تلك المبالغ في تغطية نسبة كبيرة من الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري العام (2007 -2010).. كما إنها ستشمل تمويل أكثر من 50 مشروعا وبرنامجا تنمويا في مختلف مناطق اليمن.

وكانت نسبة التخصيصات دول مجلس التعاون الخليجي بلغت ٪65 من إجمالي التعهدات وقد تصدرت المملكة السعودية قائمة نسبة التخصيصات بنسبة بلغت ٪91 من إجمالي تعهداتها. أما نسبة تخصيصات الدول المانحة التقليدية الثنائية فقد بلغت حوالي ٪73.3 من تعهداتها فيما كانت نسبة المبالغ الموقع عليها حوالي ٪23.2 وبلغت نسبة المبالغ المخصصة لدى المؤسسات التمويلية حوالي 75.4 من إجمالي تعهداتها. وبلغ حجم المبالغ الموقع عليها ٪24.2.

وأوضح التقرير الذي وزع خلال اللقاء التشاوري الثاني لمتابعة نتائج مؤتمر المانحين والذي عقد أمس الاثنين بصنعاء بمشاركة 250 شخصية يمثلون مجتمع المانحين الثنائيين والمتعددين من دول الخليج والدول الأجنبية المانحة التقليدية الأخرى وحصلت«14أكتوبر» على نسخه منه أنه تم برمجة التنفيذ في معظم المشاريع التي تم الاتفاق عليها وطرح عدد منها في مناقصات عامة في حين بدأ تنفيذ عدد آخر منها.

وعن تعزيز قدرة الأجهزة المختصة في اليمن عن التنفيذ والمتابعة والتقييم أكد التقرير أنه تم الاتفاق في اللجنة الفنية المشتركة المكونة من دول المجلس واليمن والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك على عدد من الإجراءات والإصلاحات التي تهدف إلى دعم قدرة الجهاز الفني والإداري في اليمن على متابعة وتنفيذ المشاريع وفق البرامج الزمنية المتفق عليها في ضوء الزيادة الكبيرة في حجم المساعدات موضحا بهذا الخصوص أنه تم إنشاء خمس وحدات جديدة لتنفيذ المشاريع وكذا تعزيز عدد من الوحدات القائمة هذا غير إنشاء وحدة لمتابعة مشاريع مجلس التعاون في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في نوفمبر العام الماضي 2007.

وفيما يتعلق بتوافق التخصيصات مع أولويات الخطة من خلال توزيع المبالغ المخصصة على مستوى القطاعات مقارنة بحجم الفجوة التمويلية للإنفاق الاستثماري خلال الفترة من 2007 - 2010 فقد بلغت ٪72.4 لقطاعي التنمية البشرية وشبكة الأمان الاجتماعي. كما حاز قطاع البنية التحتية على ٪60.8 والإصلاحات المؤسسية والحكم الجيد على ٪46.7 والقطاعات الإنتاجية على ٪24.

وكان لقاء الحكومة اليمنية بممثلي المانحين قد استعرض ما تم اتخاذه من إجراءات فاعلة لتعزيز الطاقة الاستيعابية لتنفيذ المشاريع من خلال تعزيز الوحدات الفنية القائمة وإنشاء وحدات جديدة في قطاعات الكهرباء والطرق والمياه والتدريب المهني والزراعة إلى جانب إنشاء وحدة فنية لمتابعة مشاريع الخليج.

وأشار التقرير إلى إن معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي خلال العام 2007م بلغ 3.6 بالمائة، معتبراً أنها نسبة جيدة مقارنة بجملة من الظروف المتداخلة التي جعلت من نسبة النمو المذكورة دون مستوى طموح الحكومة اليمنية.

وقال: إن تلك الظروف تمثلت في تراجع كميات الإنتاج النفطي بمعدلات اكبر مما كان متوقعا حيث تراجعت إلى 12.2 ٪ بالسالب إلى جانب تباين مستوى أداء القطاعات غير النفطية وهو ما أدى إلى نسبية تحقق المؤشرات المستهدفة نتيجة تباطؤ الاستثمارات الخاصة والاستثمار العام و خاصة في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية الأمر الذي دفع الحكومة اليمنية للقيام بمراجعة نصف مرحلية للخطة الخمسية الثالثة بحلول شهر يونيو من هذا العام بهدف إعادة صياغة الإطار الاقتصادي الكلي لاستهداف معدلات نمو واقعية وقريبة من الإمكانيات الموضوعية للتحقق إلى جانب مراجعة الأهداف والسياسات القطاعية.